إعلان بوغوتا

بشأن العدالة الضريبية لحقوق المرأة

2017

والمنظمات مدعوة إلى التوقيع على دعم هذا الإعلان على الموقع التالي http://bit.ly/2AtpYE2

نحن، المشاركون في أول اجتماع عالمي بشأن العدالة الضريبية لحقوق المرأة والذي عقد من 13 إلى 15 حزيران 2017 في مدينة بوغوتا، كولومبيا، اجتمعنا معا كمجتمع عالمي من النساء المدافعين والناشطين والمحامين والحقوقيين والأكاديميين والممارسين، والنقابيين العماليين من نقابات الخدمات العامة كصوت موحد للعدالة الضريبية بهدف إنشاء وتأكيد مواقف قوية وشاملة لدعم الإجراءات المتضافرة على مدى السنوات التالية وتحويل السرد بشأن العدالة الضريبية لحقوق المرأة. نحن ندرك ونلتزم بتقديم حلول لمعالجة مسألة إنكار حقوق الإنسان للمرأة باعتبارها تدعم نظم ضريبية رجعية مما يزيد من إفقار المرأة وتهميشها في الاقتصاد العالمي.

ونحن نعرب عن تقديرنا لمؤسسة فريدريش إيبرت ستيفتونغ، والتحالف العالمي من أجل العدالة الضريبية، وشبكة العدالة الضريبية، والاتحاد الدولي للخدمات، وللشركاء الكولومبيين لاستضافة أول اجتماع عالمي بشأن العدالة الضريبية لحقوق المرأة وتوفير كل الدعم اللازم لذلك.

ونحن ممتنون لدور ومساهمة المجتمع العالمي للنساء في إنجاح هذا المؤتمر، بما في ذلك تقديم العروض المتنوعة والتغطية الصحفية وعبر الانترنت والتفاعل في وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك البناء على ما تم في أيام العمل العالمية التي تم تنفيذها ضمن الحملة العالمية "للعدالة الضريبية من أجل حقوق المرأة" التي عقدت في آذار 2017 بالتنسيق بين التحالف العالمي من أجل العدالة الضريبية، والنقابات العمالية العالمية، وشركاء من منظمات المجتمع المدني.

ونحن نذكر بالتزامات قادة العالم، فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والنتائج المتفق عليها للدورة الحادية والستون للجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة (UN CSW61)، وخطة عمل أديس أبابا (التمويل من اجل التنمية 313/69)، والتي على الرغم من محدوديتها تلزم الحكومات باتخاذ التدابير اللازمة لزيادة الموارد للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وهذه الالتزامات تلزم جنبا الى جنب مع المادة 2.1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR 1976)، والتي تدعو كل دولة إلى إعمال الحقوق تدريجيا عن طريق تعظيم مواردها المتاحة.

ونحن نلاحظ كذلك أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) يعلن أن "لكل شخص الحق في (...) الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان" (المادة 28)، دون تمييز على أساس نوع الجنس؛ وكذلك نلاحظ أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو (CEDAW)) تعترف "بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية" (الديباجة) وأيضا إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995) الذي يدعو إلى تعبئة الموارد على الصعيدين الوطني والدولي للنهوض بالمرأة.

ونحن نطالب بالالتزام بالمرجعية الكاملة والصريحة بهذه الالتزامات السياسية والتشريعية المشار اليها اعلاه لتحقيق الالتزامات الوطنية والدولية وزيادة الإيرادات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف من خلال قوانين ضريبية تصاعدية تعترف بحقوق المرأة وتعززها وإنفاق هذه الإيرادات بطرق تعمل على إزالة أوجه التفاوت الهيكلي الطويلة الأمد بين المرأة والرجل، من خلال توفير إمكانية حصول الجميع على التعليم العام، والصحة ، والرعاية ، والمياه ، والصرف الصحي ، والنقل، والحماية الاجتماعية، وكذلك بين أصحاب الحقوق المحرومين سياسيا، وبين البلدان على مختلف مستويات التنمية والاستدامة الاقتصادية.

ونحن ندرك التحديات التي تواجهها المرأة في ضوء عدم كفاية التمويل اللازم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتوفير الخدمات العامة. وكثيرا، لا تسمع أصوات النساء في المناقشات السياسية التي تهيمن عليها رؤوس الأموال العالمية. إن الحكومات الوطنية تستوعب طلبات الشركات للحصول على حوافز ضريبية، وحقوق في الأرض والمياه وفي الدعم الحكومي، بينما تتجاهل مطالب المرأة بأن تخضع هذه الشركات للضريبة بإنصاف، مما أدى إلى إهمال احتياجات النساء وجميع المعنيين برفاه المجتمعات البشرية على نحو متزايد.

ونحن نلاحظ أن شعار "الضرائب للنمو" تم الترويج له من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) والاتحاد الأوروبي (EU) من خلال تقديم توصيات مالية للبلدان المرتفعة الدخل والمنخفضة الدخل على السواء. وتكيف توصياتها الخاصة بالسياسات الضريبية مع الظروف الوطنية للبلدان، ولكن الصيغة الأساسية ل "التخفيضات الضريبية من أجل النمو" هي نفسها تقريبا في كل مكان وتتمثل في: خفض معدلات الضرائب التصاعدية على الافراد وعلى الشركات؛ زيادة الإيرادات بمعدلات عالية من خلال ضريبة الاستهلاك "الثابتة" مثل ضريبة القيمة المضافة الرجعية وضريبة السلع الأساسية؛ منح إعفاءات ضريبية خاصة على الدخل الاستثماري، والادخار، والأرباح الرأسمالية؛ وخفض شبكات الأمان الاجتماعي لتخفيض الميزانيات الحكومية.

في البلدان المرتفعة الدخل، كانت النتيجة هبوط نسب الضرائب (الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي). وقد أدى ذلك إلى استمرار التخفيضات في الميزانية على الخدمات والبرامج الحكومية وهي، حرفيا، التقشفات الحكومية الدائمة. وفي البلدان المنخفضة الدخل، وحتى البلدان التي تشهد نسبا ضريبية متزايدة، كانت النتيجة زيادة الاعتماد على نوع الجنس وعلى الدخل من ضريبة القيمة المضافة الرجعية والضرائب على السلع الأساسية مما شكل عبئا بوجه خاص لأولئك الذين لا يتمتعون بأمن اقتصادي، وأدى إلى تقليل استخدام فرض ضرائب تصاعدية على الدخل الشخصي والشركات والتي ينبغي استخدامها لجمع المزيد من الإيرادات من ذوي الدخول المرتفعة.

نحن ندرك أن النتيجة النهائية لنظم "الضرائب للنمو" أدت إلى زيادة تركيز الدخول والثروة في أيدي أعداد صغيرة من الأفراد الأثرياء جدا والشركات الكبيرة. وقد وصل التفاوت المتزايد في الدخل بين الشمال والجنوب في العالم، وبين الأغنياء والجميع، وبين النساء والرجال إلى مستويات متأزمة وفي كل مستوى من مستويات التنمية في هذه البلدان.

نحن نقر بأن الدول الديمقراطية اعتمدت دائما على ايرادات الضرائب كمصدر رئيسي للتمويل لتلبية جميع احتياجات وحقوق مواطنيها.

ونحن نشعر بالقلق إزاء ما يلي:

1. التجاهل المتزايد لتخصيص الضرائب على أساس القدرة على دفع الضرائب، وعلى أساس ضرائب تصاعدية تدريجيه على ذوي الدخل المرتفع، نظرا لارتفاع معدلات ضرائب الاستهلاك (ضريبة القيمة المضافة (VAT) أو ضريبة السلع والخدمات (GST)) والتي أصبحت تحل محل المعدلات الضريبية التصاعدية على الدخل المرتفع للأثرياء والشركات.
2. قلة اهتمام الحكومات بتمويل التعليم العام، والصحة، والمياه، وخدمات الرعاية، وتوفير الضمان الاجتماعي العام والمعاشات التقاعدية، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لجميع النساء.

3 سماح الحكومات الوطنية والمؤسسات المالية الدولية للشركات واستنادا إلى التعريف القانوني للشركات على أنهم "أشخاص" قانونيون يتمتعون بجميع الحقوق القانونية للأشخاص الطبيعيين، بأن تجوب العالم بحرية وتجتاح حصص متزايدة من الأراضي والموارد الطبيعية، والإيرادات، ورؤوس الاموال.

4 وجود أعداد شركات أكثر من أعداد الدول الوطنية من بين أعلى مئة كيان لهم أعلى إيرادات سنوية (2015)، وتتفوق هذه الشركات على كل البلدان باستثناء بعض الدول الغنية. وهذا أمر يثير قلقا حقيقيا، لأنه في حين لا تزال المرأة تناضل من خلال استخدام القوانين الدستورية وحقوق الإنسان والقوانين الدولية لحقوق الإنسان للحصول على حقوق التصويت والمناصب المنتخبة في الحكومات الوطنية، فإنها لا زالت تلعب أدوارا صغيرة نسبيا في إدارة الدولة.

5 النقص الشديد في تمثيل المرأة في ملكية الشركات وحوكمتها، فهناك عددا أقل بكثير من القوانين الدستورية وحقوق الإنسان والقوانين الدولية يكفل تمثيل المرأة على قدم المساواة في القرارات الإنمائية والاستثمارية ودفع الضرائب التي وضعتها شركات التصنيع العابرة للحدود والاستخراج والشركات المالية الكبرى. وبما أن منظورات هذه الشركات تؤثر بشكل متزايد على الحوكمة العالمية، فإن حيز المرأة من أجل التأثير على السياسات يصبح أكثر تقييدا في الوقت نفسه الذي تعتمد فيه رفاهيتها بشكل متزايد على قرارات حوكمة الشركات.

6 تركيز السياسات الضريبية كلية على تعزيز النمو الاقتصادي والذي أدى إلى تمكين ومكافأة الشركات التي يهيمن عليها الذكور، وأمنت الملآذات الضريبية التي توفر مناطق معفاة من الضرائب لأصحاب الثروات والشركات، وتوفير المجال القانوني للشركات لبناء سلاسل الإمداد المتعلقة بالإعفاءات الضريبية، والحوافز الضريبية التجارية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والبلدان ذات الضرائب المنخفضة. وفي الوقت نفسه، فإن هذه السياسات الضريبية تؤثر على المرأة، حيث أنها توفر تمويلا محدودا للخدمات العامة اللازمة للتنمية البشرية، بما في ذلك المعدلات العالية من ضريبة القيمة المضافة (VAT)/ ضريبة السلع والخدمات (GST) التي تفرض على دخل المرأة المنخفض، ومع ذلك تواصل هذه السياسات ترشيد وإبقاء الضرائب التي يدفعها أصحاب الدخل المرتفع والشركات منخفضة.

ونحن مقتنعون بأن

1 وبدون إجراء تغييرات كبيرة في النظم الضريبية لمكافأة التدابير التي تزيد من المساواة والاستدامة، ووضع نظم مالية تستجيب لنوع الجنس، سيظل تراجع مسؤولية الدول أمام المواطنين لصالح المصالح الذاتية للشركات بلا منازع.

2 من الأهمية بمكان بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات والأفراد الأثرياء أن يدفعوا نصيبهم من الضرائب، وأن تجلس جميع البلدان على طاولة المفاوضات لتقرير السياسات الضريبية الدولية.

3 وبدون سياسات ضريبية تصاعدية، لا يمكن لحكوماتنا أن تفي بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان لمواطنيها، وأن النساء والفتيات هن اللواتي يتعرضن للأذى أكثر من غيرهن عندما يحرمن من نوعية التعليم العام الجيد والرعاية الصحية والسكن والوصول إلى النظم القضائية الفاعلة، والموارد لمنع العنف ضد المرأة، والحصول على المياه النظيفة، والمرافق الصحية، والدخل الكافي.

ولذلك فإننا

نجدد التزاماتنا بالتعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، لتعزيز العدالة الضريبية لحقوق المرأة؛

نوافق على إنشاء حركة عالمية للعدالة الضريبية لحقوق المرأة تعمل معا من خلال التحالف العالمي من أجل العدالة الضريبية ومنظماتنا وشبكاتنا المعنية من أجل تعزيز هيكل مالي دولي عادل وشامل ومنصف يعزز العدالة الضريبية والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي للجميع.

نلتزم بعقد اجتماعات عالمية منتظمة بشأن العدالة الضريبية من أجل حقوق النساء لنضع معا الاستراتيجيات، ولنقييم التقدم المحرز ولنبرز التحديات التي تواجه عملية المدافعة والتأييد في المستقبل.

دعوة الحكومات لضمان

1 تصحيح الآثار الجنسانية السلبية لجميع الضرائب القائمة والإنفاق والسياسات الدولية والقوانين المالية الأخرى على وجه الاستعجال.
2 عدم سن السلطات القضائية أي قوانين جديدة للضرائب أو للإنفاق أو أي برامج أو ممارسات تزيد من الفجوات بين الجنسين في السوق أو الدخل ما بعد الضريبة.
3 زيادة جميع الموارد المتاحة إلى اقصى حد للاستثمار في الخدمات العامة الجيدة، التي تراعي المنظور الجنساني، واقتصاد الرعاية، والحماية الاجتماعية. إن "فرض ضرائب من أجل حقوق المرأة "يدعو لإنتاج ما يكفي من الإيرادات وإلى زيادة الاستثمارات الحكومية في التعليم العام والصحة وخدمات الرعاية والنقل، والأمن الغذائي، والإسكان من أجل الحد بشكل ملحوظ من حصة المرأة غير متكافئة من العمل غير مدفوع الأجر وزيادة حصص النساء من إيرادات السوق، والدخل ما بعد الضرائب، والسلطة السياسية.
4 أن تقوم جميع مستويات الحكومة بممارسة وضع ميزانية مستجيبة للنوع الجنساني حتى لا يكون هناك تميز ضد المرأة؛ وأن تضمن الحكومات أن يكون للمرأة رأي متساو في كيفية إنفاق المال العام.
5 زيادة جميع الإيرادات الضريبية بأكبر قدر ممكن من التقدمية من خلال فرض ضرائب مباشرة على الدخل والثروة والأشخاص أصحاب الثروات العالية وضمان دفع الشركات متعددة الجنسيات حصتها. كما يجب أن يتم تحويل معدلات الضريبة المخفضة والثابتة لكل المستويات والضريبة المخفضة التصاعدية للدخل الشخصي ولدخل الشركات وضرائب رأس المال على الفور إلى هياكل ضريبية ذات معدلات متدرجة- أي هياكل ضرائب "تقدمية" تصاعدية حقا والتي تستند المسؤولية الضريبية فيها على القدرة على الدفع سواء من قبل أصحاب الدخول المنخفضة او من قبل أصحاب الدخول المرتفعة.
6 إجراء تقييمات للأثر الضريبي على أساس مستمر ولا سيما تقييم أثرها على أفقر النساء.
7 عدم مساهمة السياسات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالضرائب وسياسات السرية المالية في الإساءة الضريبية على نطاق واسع في البلدان الأخرى، وألا تكون متحيزة إلى البلدان الغنية أو الشركات أو النخبة الغنية.
8 دعم الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية لإنشاء لجنة ضرائب حكومية دولية شاملة تابعة للأمم المتحدة، يكون فيها لجميع البلدان، وليس فقط دول مجموعة العشرين، مقعدا متساويا على طاولة المفاوضات وصوتا متساويا في وضع السياسات الضريبية الدولية.
9 أن تكون جميع نظم الإيرادات هي نظم "ضرائب من أجل المساواة بين الجنسين" تعتمد جميع السمات التالية:
1 أن تولد الضرائب التصاعدية الشخصية وضرائب دخل الشركات بما قيمته 60 في المائة على الأقل من جميع الإيرادات المحلية؛
2 أن تقدم بدلات تكميلية لجميع الأفراد العاملين بأجر والذين يحصلون على دخل يقل عن الدخل فوق الفقر؛
3 أن تعزز مكملات الدخل ليس فقط العمل بدوام جزئي أو العمل العرضي المدفوع، ولكن العمل اللائق بدوام كامل الدائم والمدفوع؛
4 أن تضمن الإعفاءات الضريبية عدم وجود ضرائب دخل أو ضرائب مساهمة اجتماعية (الاشتراكات الاجتماعية) التي قد تضطر الأفراد إلى العودة إلى الفقر؛
5 أن تمكن معدلات ضرائب الدخل الحكومات من إعادة توزيع دخل السوق من أولئك الذين يحصلون على أعلى دخل إلى أصحاب الدخل الأدنى والمتواضع؛
6 أن تكفل آليات تكاليف المعيشة الحفاظ على معدلات ضريبة دخل تصاعدية متزامنة مع تكاليف المعيشة الفعلية؛
7 أن تكون الإعفاءات الضريبية مرتفعة بما فيه الكفاية لضمان عدم دفع أي شخص ضرائب على الدخل الشخصي أو ضرائب المساهمة الاجتماعية (الاشتراكات الاجتماعية) إذا كان دخله أقل من مستويات الفقر، وأن يُكفل الغذاء العام والإسكان والتعليم والنقل ومكملات الدخل للجميع للبقاء فوق مستويات الفقر؛
8 أن يخضع جميع البالغين للضريبة كأفراد وأن يتم ضمان منح جميع المزايا الضريبية والاستحقاقات النقدية والخدمات الحكومية العينية للنساء كأفراد من أجل حماية استقلالهن المالي؛
9 أن تقدم إعانات مالية معفاة من الضرائب للأطفال المعالين خلال جميع سنوات الدراسة؛
10 أن تلغى أي أحكام تقدم مزايا ضريبية عوضا عن المنح العامة أو المباشرة (أي إزالة جميع النفقات الضريبية التي لا تصل عموما إلى ذوي الدخل المنخفض)؛
11 أن تلغى جميع الاستحقاقات الضريبية والنقدية والعينية التي تدعم عمل المرأة غير المدفوع الأجر، والتي تخلق حواجز ضريبية أمام عمل المرأة المدفوع الأجر؛

12 أن تستبدل أنظمة الضرائب الثابتة (مثل الضرائب المفترضة أو المحسوبة) والضرائب غير الرسمية أو غير القانونية (مثل الاتعاب أو الرسوم التي تطالب بها الجهات الفاعلة غير الرسمية) والتي تستهدف الشركات غير الرسمية، والهامشية، والصغيرة بضرائب منخفضة على الأرباح الفعلية، وأيضا ببرامج حكومية لبناء القدرات المالية من جانب التجار المتناهية الصغر والصغيرة؛

13 أن تُعاد هيكلة تدابير الدخل الآمن لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، باعتبارها أنظمة مساهمة مباشرة يتم تمويلها إلى حد كبير من أرباب العمل والحكومات لجميع من لا يستطيعون تجميع رأس مال كاف لتوفير دخل آمن لهم مدى الحياة؛

14 أن يتم مكافئة العمال والشركات التي تدخل الاقتصاد الرسمي المعلن بدعم هادف، ولكن مع حظر استخدام الامتثال الضريبي العقابي والتدابير التنظيمية.

والمنظمات مدعوة إلى التوقيع على دعم هذا الإعلان على الموقع التالي http://bit.ly/2AtpYE2